محاضرات في الجغرافية السياسية/ المحاضرة الأولى

الأستاذ المساعد الدكتور

عمر كامل حسن

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

University Of Anbar - College Of Education for Human sciences -
Department Of Geography
Assist – Prof. Dr. **Omar Kamel Hassan**

مدخل في الجغرافيا السياسية ومفهومها

Introduction to political geography and its concept

الجغرافية السياسية(Political geography) فرع متخصص من ضمن علم الجغرافية وأكثر ما تختص به في العلاقات بين العلاقات الجغرافية والوحدات السياسية. كما أنها احد فروع الدراسة الأوسع المعروفة بالجغرافية البشرية (Human geography).

ويرجع تعبير الجغرافية السياسية إلى العالم الألماني كانت (1703 – 1727) الذي يعد أباً للجغرافية السياسية وكان يدلي بأسس الجغرافية السياسية أثناء إلقاء محاضراته في الجغرافية الطبيعية.

في منتصف القرن السابع عشر كتب وليام بني (وهو طبيب بريطاني) كتابًا أوضح في كثير من البراعة العلاقة بين الدول ونظمها ونموها وبين ظروف البيئة الجغرافية، فقد تكلم عن المساحة المثالية للدولة التي تستطيع أن تسيطر عليها وتبسط نفوذها في أرجاء هذه المساحة، ويمكن للسكان استغلالها على الوجه الأكمل، وفطن إلى أهمية المدن الكبرى في ربط وتوجيه السكان نحو مراكز القوة والجذب في الدولة، وذكر أهمية كثافة السكان وغنى الدولة وانتشار العمران حتى تصبح الدولة وحدة سياسية متماسكة في الداخل وقوة لها اعتبارها في الخارج.

ويعد العالم الجغرافي الألماني فريدرش راتزل (Fridrich Ratzel)(1844–1914). المؤسس الحقيقي لعلم الجغرافية السياسية ، حيث تعود نشأة الجغرافيا السياسية كفرع مستقل عن الدراسات البشرية في الجغرافيا إلي عام 1897، ففي ذلك العام صدر للجغرافي الألماني كتابا بعنوان الجغرافية السياسية الذي يعد أول مرجع علمي في هذا الموضوع ، حيث ركز على العلاقة بين السياسية والبيئة الطبيعة خاصة الأرض والمناخ.

إن هناك فارقًا كبيرًا بين الجغرافية السياسية وبين علم السياسية برغم أن الموضوع في أسسه العامة مشترك بالنسبة الوحدة السياسية او الدولة ، فالدولة بالنسبة للجغرافية السياسية عبارة عن عنصرين

أساسيين هما الأرض والشعب، ينجم عنهما عنصر ثالث هو نتاج التفاعل بينهما أي(الأرض والشعب) . وتشتمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية على رأسها عنصر المكان الجغرافي والأقاليم الطبيعية للدولة، كما تشتمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة للحياة البشرية، وهي تبدأ بالسكان والنشاط الاقتصادي وأنماط السكن والمدن والتكوين الحضاري للناس من حيث سلالاتهم ومجموعاتهم اللغوية وتنظيمهم الطبقي، أما العلاقة بين الأرض والناس فهي شديدة التعقيد والتشابك فهي التي تحدد عناصر قوة وضعف الدولة او الوحدة السياسية، وفي هذا المجال يضع الجغرافي السياسي نصب عينيه حدود الدولة كإطار محدد للوحدة الأساسية في الجغرافية السياسية، برغم ما تتعرض له الحدود من تغيرات، وبرغم أن خطوط الحدود في أحيان كثيرة إنما هي خطوط افتعالية ترتضى لزمن معين، ويؤدي هذا إلى عدم ثبات الوحدة .

هدف الجغرافية السياسية هو تحديد كيف ان التنظيمات السياسية تكون متطابقة في الشروط الجغرافية الطبيعية والبشرية وكيف تؤثر هذه الشروط في العلاقات الدولية.

ورغم الصلة بين الجغرافية السياسية والجغرافية البشرية إلا انه توجد فوراق بينهما فبينما الجغرافية البشرية تبحث في العلاقات بين المجتمعات وبيئاتها الطبيعية دون تقييد أو التزام بالإطار أو الأنماط السياسية الخاصة التي تتخذها تلك المجتمعات، نجد في المقابل أن الجغرافية السياسية توجه اهتمامها بالدرجة الأولى إلى المجتمعات في صورها وعلاقاتها السياسية.

وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة النظم السياسية واي نظام سياسي يعتمد على العملية السياسية التي عن طريقها يعمل ويمارس فعالياته ،كما ويعتمد على منطقة جغرافية يعمل داخل حدودها ونطاقها ، فلا يمكن ان يكون هناك نظام سياسي في فراغ. فالجغرافية السياسية تهتم بدراسة التفاعل بين الإقليم الجغرافي والعملية السياسية التي تعنى بتتابع الإحداث السياسية والإجراءات التي يتخذها الإنسان لخلق النظام السياسي او المحافظة عليه ومدى علاقتها المكانية مع تفسير ذلك.

الوحدة الإقليمية للجغرافية البشرية هي الإقليم الجغرافي(geographical region) الذي يعبر عن الوحدة النابعة من تكامل عناصره الطبيعية والبشرية، ذلك التكامل الذي يعطي للإقليم الجغرافي كيانه المتميز رغم صعوبة تعين حدود واضحة له.

أما الوحدة الإقليمية للجغرافية السياسية هي الإقليم السياسي(Political region)أو الوحدة السياسية بوجه عام والدولة بوجه خاص. و الإقليم السياسي هو عبارة عن وحدة إقليمية مصطنعة ، فهو نتيجة للمجهودات الذي يبذلها السكان لخلق وحدة سياسية قد تختلف اختلاف كلي عن الإقليم الجغرافي.

ويمكن أن نحدد أوجه الاختلاف بين الإقليم السياسي والإقليم الجغرافي بعدة نقاط هي :

1 – الإقليم الجغرافي عبارة عن وحدة طبيعية بشرية تشمل مساحة كبيرة من سطح الأرض كالإقليم الاستوائي أو إقليم البحر المتوسط أو الإقليم الموسمي وغيرها من الأقاليم الطبيعية، إما الإقليم السياسي فهو منطقة مصطنعة محددة المساحة.

2 – الإقليم الجغرافي غير محدد تحديدا قاطعا، بينما الإقليم السياسي محدد بحدود واضح المعالم .

3 – الإقليم الجغرافي ثابت بدوام ثبات العناصر الطبيعية، أما الإقليم السياسي أو الوحدة السياسية فعرضه للتغيير المستمر ، سواء في المساحة أو في الحدود أو في الظروف الداخلية أو العلاقات الخارجية .... الخ نتيجة كونها ذات أساس بشري وان الإنسان نفسه عرضة للتغيير.

4 – يتميز الإقليم السياسي بتوفر البيانات الإحصائية التي تجمع على أساس الدولة او الوحدة السياسية بينما الإقليم الجغرافي يفتقر إلى مثل هذه البيانات لعدم وجود جهاز معين مسؤول عن جمع المعلومات المماثلة الخاصة بالأقاليم الجغرافية.

5 – الإقليم الجغرافي قديم بقدم الطبيعة والإنسان ، في حين أن الإقليم السياسي ظاهرة حديثة نسبيا ، نشأت بعد نشأة الجماعات السياسية.

ولقد مرت الجغرافية السياسية أثناء تطورها بعدة مراحل هي:

أولا: مرحلة العلاقات البيئية : وفيها فسر العلماء القدامى السلوك البشري وعلاقته بظاهرات البيئة الطبيعية ، فالذكاء والمهارة الفنية والروح كما يفسرها أرسطو طاليس(384–322 ق.م) لها علاقة وثيقة بنوع المناخ السائد. تناول أرسطو في كتابه (السياسة) الدولة المثالية وكيف ان الاعتبار السياسي يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم السكان الأمثل للدولة المثالية من اجل تحقيق الرفاهية لكل فرد في المجتمع ، فينبغي ان لا يكون عدد السكان كبيرا يصعب حكمة او صغيرا بحيث يُستضعف من قبل الدول الأخرى.

كما أشار إلى ضرورة ان الدولة ينبغي ان تكون في حماية قوية بحيث تؤمن على نفسها من الغزو الخارجي متخذا من اثنا عاصمة روما مثالاً التي كانت محمية بإحاطتها الجبال من كل جانب، كما ينبغي للدولة ان تكون لها إطلالة بحرية تضم ميناء بحري يفتح لها من خلاله أبواب التجارة الخارجية.

ومن رواد هذه المرحلة أيضا أفلاطون (428–347 ق.م) في كتابه (الجمهورية) بعض الموضوعات التي ترتبط بالجغرافية السياسية حيث كان يرى ان (مدينة الدولة) هي الشكل المناسب للسكان ، وان نشأة الدولة وان وحدتها تتحقق من خلال ترابط سكانها وتجمعهم.

وقد برز من العرب العالم ابن خلدون (1382–1305) عندما تناول ما يربط بالجغرافية السياسية في كتابه (مقدمة ابن خلدون) حيث أشار إلى القبيلة والدولة والصراع بين البدو والحضر ، كما ناقش نشأة الدولة وعوامل انهيارها واثر السلالة البشرية في تكوين الدولة.

وبمضي الزمن تطورت دراسة البيئة حتى تحولت تدريجيا إلى حتم جغرافي ينسب العلماء كل مظهر من مظاهر السلوك السياسي إلى اثر البيئة الطبيعة.

ثانياً: مرحلة دراسة الوحدات القومية: في هذه المرحلة تطورت الجغرافية السياسية إلى دراسة الأساس الجغرافي للدولة وقد تقدمت هذه الدراسة على يد العالم الجغرافي الألماني فريدرش راتزل ، وما كتبه أرسطو طاليس وغيره من العلماء في العلاقة القائمة بين البيئة وبين الدولة كانت كتابات عامة ، أما راتزل ومن جاء بعده فإليهم يرجع الفضل في تطوير هذه العلاقة في تصنيف الآثار التي تحدثها البيئة في قوة الدول.

وكان راتزل من أنصار الحتم الجغرافي وكان كتاباته السياسية تهتم بنوع خاص من نمو الدولة من خلال كتابه (الجغرافية السياسية) أوضح راتزل أن العوامل الجغرافية تتحكم في نمو الدولة وتكوينها وان حدود الدولة قابلة للنمو و الزحزحة حتى بلغ حدودها الطبيعية ، وتتعداها ان لم تجد مقاومة من دول الجوار وبذلك كانت بداية مفهوم أو نظرية المجال الحيوي(Lebensraum) من أراء العالم الجغرافي الألماني فريدرش راتزل . الذي يرى في الدولة كائناً حيّا تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزه، حتى ولو دفعه هذا إلى استخدام القوة، وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة. و راتزل أول من درس علاقات المكان place والموقع location, في كتابه(الجغرافية السياسية) دراسة أصولية للدول المختلفة، ولهذا السبب وحده يعد راتزل مؤسس الجغرافية السياسية عن جدارة.

ثالثاً: مرحلة دراسة الأقاليم السياسية: الدراسات التي وضعت في ميدان الجغرافية خلال السنوات الأولى من القرن العشرين لم تعن بالسياسة التي تطبقها الوحدات السياسية المختلفة التي يتألف منها لعالم ولا بوجهة نظرها في المشاكل السياسية . وقد بدا الجغرافيين السياسيون بدراسة المشاكل السياسية على نطاق أوسع دراسة تفصيلية على سبيل المثال ظهرت مجموعة من الكتب تعالج مشكلة الحدود بين الدول ، وهذا واضح كذلك من الدور الذي ساهم به الجغرافيون السياسيون من خلال ما أبدوه من آراء في المناقشات

التي دارت في مؤتمر الصلح بين الدول عقب الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وكان بمثابة تطبيق عملي لخبرتهم الجغرافية وتدريب لهم في الشؤون الدولية.

مفهوم الجغرافية السياسية :

لقد ظل العلماء قرونا طويلة يدرسون ويحللون العلاقات بين السلوك السياسي للجماعة والبيئة الطبيعية التي يعيشون فيها، ورغم ذلك فإن الجغرافية السياسية كعلم مستقل له ميدان خاص ومنهج متميز لم يظهر بشكل واضح إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولذلك فإن إطار هذا العلم لم يتحدد إلا بالخطوط العريضة. فقد تعرض المهتمون بالجغرافية السياسية لتحديد المفهوم العام لها من خلال ما طرأ على علم الجغرافية عموما من تغير، كما ارتبط تعريفها ببعض العلوم الأخرى المرتبطة بها كالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية، ولذلك جاء التعريف معبرا عن وجهة نظر العلاقة بينها وبين هذه العلوم، وعن وجهة نظر ومفهوم ومجال دراسة كل مهتم بهذا الموضوع. ولكن معظم التعاريف جاءت متفقة إلى حد كبير في المضمون رغم اختلافها في الشكل والصياغة.

ولكن كثرة التعاريف للجغرافية السياسية تزيد الموضوع تعقيدا إذ يجب أن يتفق الجميع على تعريف جامع يقتنع به الجميع؛ لأن تعدد التعاريف وتباينها حتى من حيث الشكل يزيد الموضوع غموضا.

ومن بين أهم ما ورد من تعاريف للجغرافية السياسية ما يلى :

– يعرف فان فالكنبرج الجغرافية السياسية بأنها: الدول أو الوحدات السياسية التي تتناول دراسة كل دولة كوحدة تتميز بظروف خاصة في الإنتاج والاستهلاك، والمساهمة في تحقيق متطلبات السكان، كما تتناول مقومات تقدم الدولة وقوتها وعلاقتها بغيرها من الدول.

– وبومان يعرف الجغرافية السياسية بأنها: «العلم الذى يساعد على تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة فى السلوك السياسي للإنسان» .

– ويعرف ألكسندر: الجغرافية السياسية في كتابه بعنوان (world political patterns) بأنها: دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض

كظاهرة من ظاهرات سطحها وأن طبيعة وكينونة ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهون بالاختلافات للظواهر السياسية الموجودة في العالم، كما يرى أن الجغرافية السياسية لا تهتم بشكل وتركيب

الحكومة ذاتها أو بتقسيم الوظائف بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أو ما إذا كانت الحكومة ديمقراطية أو ديكتاتورية .

– ويرى برنهس: أن الجغرافية السياسية تعد جزءا من جغرافية التاريخ أكثر من تبعيتها للجغرافية.

– ويرى جاكسون في كتابه (political and geography realtions) أن الجغرافية السياسية هي : علم دراسة الظاهرات السياسية في ضوء إطارها المكاني سواء أكان ذلك يتضمن تحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة أو مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة.

– أما إيست فيذكر في كتابه (the natural of political and geography) أن الجغرافية السياسية هي : الجغرافية العامة التي تهتم بالظاهرات السياسية واختلافها من مكان لآخر متأثرة بالبيئة الجغرافية.

– ويرى مودى في كتابه (geography behind history) أن الجغرافية السياسية هي : تحليل العلاقات بين البيئة والدولة من الوجهة السياسية.

– ويرى كاسبرسنى (the structure of political geography) أن الجغرافية السياسية هى: التحليل المكاني للظاهرة السياسية.

– ويعرف كوهين : الجغرافية السياسية في كتابه بعنوان (geography and political in world divided) بأنها: الأسلوب الخاص أو الطريقة الخاصة لدراسة العلاقات الدولية.

– ويعرف هارتسهورن: الجغرافية السياسية في كتابه بعنوان(political geography in the modern world) بأنها: دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية والدولة فى صورة السكان من حيث قدراتهم وآراؤهم ودوافعهم الاجتماعية في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض ودراسة العلاقات بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية.

– ويعرف ويتلسى: الجغرافية السياسية بأنها الوحدة السياسية تعد نواة الجغرافية السياسية، وأن القيمة السياسية للدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية التي تشغلها الدولة وبأشكال سطح الأرض وبالموارد الطبيعية في تلك المناطق.

– ويرى جونز : أن الوحدة السياسية التي تهتم الجغرافية السياسية بدراستها يمكن أن تكون ميدانا لتفاعل القوى السياسية فيها. ويشير إلى أن العقائد السياسية التي يدين بها السكان يمكن أن تولد قوة سياسية فى منطقة من الأرض، وتؤثر هذه المنطقة فيما بعد في تطوير هذه العقائد ونشرها فى مناطق أخرى.

والوحدة السياسية التي تهتم الجغرافية السياسية بدراستها والتي يلعب الإنسان فيها دوره السياسي لها أبعاد عديدة، فهي تعد امتدادا أفقيا إذا نظرنا إليها من ناحية الشكل أو الحجم أو الموقع أو الموارد الطبيعية، كما تعد امتدادا رأسيا إذا نظرنا إليها من ناحية التفاعل الذى يقوم بينها وبين الإنسان الذى يعيش فيها، أو بينها وبين الأهداف التي يسعى الإنسان لتحقيقها والقوانين التي يسنها، والنشاط الاقتصادي والثقافي الذى يمارسه عليها. وهناك بعد ثالث يتمثل في الزمن الذى يحدد التفاعل بين الامتداد الأفقي والامتداد الرأسي فى فترة معينة.

وفى ضوء ما سبق من التعاريف للجغرافية السياسية فإنه يمكننا القول بشكل عام بأنها: دراسة العلاقات بين السلوك السياسي للإنسان وبين البيئة الجغرافية وإلى أي حد تتأثر الظروف السياسية للمجتمع بالبيئة الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان، وإلى أي مدى أثرت في هذه البيئة، وهى أيضا دراسة الاختلافات والتشابه بين الأقاليم السياسية التي تترتب على طبيعة الحكم في هذه الأقاليم. ونظام الحكم أو السيطرة في أي إقليم من الأقاليم يؤثر في العلاقات التي تقوم بين الدول التي توجد في هذا الإقليم، ولذلك فإن الجغرافية السياسية عند دراستها للأقاليم السياسية تتناولها باعتبارها وثيقة الصلة بالشئون القومية والدولية بالإضافة إلى كونها جزءا من ميدان الجغرافية الإقليمية.

محاضرات في الجغرافية السياسية/ المحاضرة الثانية

الأستاذ المساعد الدكتور

عمر كامل حسن

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

University Of Anbar - College Of Education for Human sciences -
Department Of Geography
Assist – Prof. Dr. **Omar Kamel Hassan**

مناهج البحث في الجغرافية السياسية

Research Methods in Political Geography

1 – المنهج التحليلي : إن تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيون وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي، بل إن بعضهم يعتبر الجغرافيا أحد مصادر القوى في العلاقات الدولية، ومثل هذا المنهج — على سبيل المثال — يقسِّم القوى داخل الدولة إلى خمسة مكونات هي: الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، ويحدد أصحاب هذا التقسيم المكون الجغرافي بأنه يشتمل على: (١) الموقع (٢) الحجم (٣) الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة (٤) مدى ما تقدمه المشتملات الثلاثة السابقة من بعد أو قرب من عزلة أو اتصال بالمجتمع العالمي (٥) درجة خصب التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي (٦) تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس (٧) وأخيرًا احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة.

لكن هذا يمثل بدون شك وجهة نظر ضيقة للجغرافيا؛ لأن الجغرافيين عادة لا ينظرون إلى العامل الجغرافي كعنصر محدد لقوة الدولة، فالمنهج الجغرافي المتكامل في الجغرافيا السياسية يقيم العناصر الجغرافية بالارتباط بالظاهرات السياسية البارزة، وفيما يلي قائمة من العناصر الجغرافية المتكاملة:

- **البيئة الطبيعية:** وتدخل فيها عدة عناصر جغرافية متكاملة مع بعضها، على رأسها أشكال السطح، المناخ، التربة، النبات الطبيعي، المجاري المائية والبحيرات ... إلخ.
- **الحركة والانتقال:** ويدخل فيها اتجاه حركة النقل للبضائع والأشخاص والتيارات الفكرية.
- **المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة:** وتشتمل على المواد والسلع المنتجة فعلًا بالإضافة إلى تلك المرتقب حدوثها في المستقبل — الكشوف عن المعادن، الأبحاث الزراعية والصناعية، التوسع والتخطيط الاقتصادي عامة.

- **السكان:** دراسة ديموجرافية شاملة بالإضافة إلى مميزات الشعب النوعية والأيديولوجية.
- **التركيب السياسي:** ويشتمل على دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم ومُثُله الفعلية، وليست مجرد الأشياء النظرية والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية.

2 – المنهج التاريخي : يركز هذا المنهج اهتمامًا كبيرًا حول الجغرافيا السياسية التاريخية من أجل فهم أعمق لمشكلات الماضي، وتكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر. ومثل هذه الدراسة تتناول بالبحث نمو الدولة من القلب إلى الأطراف، والأساليب التي اعتمدت عليها في جذب أو ضم الأقاليم المختلفة حتى حدودها الراهنة، وتحدث هذه الدراسة على ضوء الظروف الطبيعية والحضارية في المنطقة، إلى جانب الكثير من علاقات الأرض بالدولة النامية مثل دور بعض العوائق الطبيعية) الجبال – المستنقعات –الأنهار والبحيرات –الحافات والانحدارات ... الخ (في حماية الدولة النامية كحدود طبيعية يتوقف عندها النمو أم يتخطاها إلى حدود أخرى، ومن العلاقات الأخرى بين الأرض والدولة مدى سهولة الاتصال من القلب إلى الأطراف، وبعبارة أخرى؛ تأثير مركز أو عاصمة الدولة بالنسبة لبقية أراضي الدولة. وأن بعض مؤيدي المنهج التاريخي ينتهون من دراساتهم إلى وضع قواعد ومبادئ عامة يُخضعون لها الدول في نموها وتوسعها، لكن مثل هذه القواعد (تحتم) و(تحدد) والمبادئ تُشكِّل أخطر منزلق تنتهي إليه الجغرافيا السياسية؛ ذلك لأنها الاتجاهات والميول ومحاور النمو والتوسع التي لا تحيد عنها الدولة في نموها، وفوق هذا فإن هذه المبادئ تنمط الدولة بمراحل لا تحيد عنها كما لو أن العلاقات المكانية والمواقع الجغرافية هي ثابتة وجامدة. وهذا غير صحيح بالمرة، إذ إن كل شيء يتغير على مر الزمن نتيجة تغير الطاقات البشرية وما يترتب عليه من تغير حقيقي في قيمة المكان وأهمية الموقع الجغرافي. ومن ثم فإن إسقاط هذه القواعد والمبادئ المستمدة من أحداث الماضي على حاضر الأمور يؤدي بالحكام والزعماء الذين يلتزمون بها إلى ارتكابهم أخطاء جمة ضد حياتهم وحياة شعوبهم.

3 – المنهج الإقليمي يركز هذا المنهج على تحليل الوحدة السياسية من حيث العناصر التي تتكون منها، مثل الظواهر الطبيعية والاقتصادية والبشرية، وشكل الدولة وحجمها ومناخها، والسكان، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى تحليل التاريخ السياسي للدولة وحدودها وعلاقاتها السياسية مع العالم الخارجي، ويصف مجموعة من البلدان بطريقة إقليمية.

4 – منهج النظم العالمية : يركز هذا المنهج على كيفية تفكيرنا في التغيير الاجتماعي على المستوى العالمي، حيث اعتاد الباحثون على الخلط بين كلمة "مجتمع" وكلمة "البلدان" للحصول على بعض النتائج الاجتماعية ثم تطبيقها على بعض الدول فمثلًا توجد عدة مجتمعات مثل المجتمع الفرنسي، المجتمع الأمريكي، المجتمع الصيني، المجتمع المصري، وبالتالي لا يمكن تطبيق كل تجربة على كافة البلدان، ويحلل

هذا النهج أبعاد النظم التاريخية، وديناميكيات الاقتصاد العالمي، والموجات اللوجستية، والبنية المكانية للاقتصاد العالمي، والنطاق الجغرافي للنظام، والسلطة السياسية في الاقتصاد العالمي، وطبيعة القوة (الأفراد – المؤسسات – الطبقات – الشعوب).

5 – **المنهج الوظيفي :** يهتم هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة ما أو إقليم ما كوحدة سياسية، وكل منطقة أو وحدة سياسية تتكون من عدة وحدات سياسية أصغر وخاضعة لسلطان الوحدة الكبرى، ولا بد أن تكون الأقسام السياسية الصغرى مرتبطة ارتباطًا قويًا بالدولة أكثر من ارتباطاتها ببعضها البعض أو بدولة خارجية، فلكي تقوم الدولة بوظائفها على الوجه الأكمل، فإنه يلزمها أن تكون الوحدة السياسية لكل أقسام الدولة واضحة وقوية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والإستراتيجية، وفي علاقة الدولة ككل بالدول الخارجية. وعلى هذا فالمنهج الوظيفي يركز على دراسة نوعين من القوى المركزية للدولة، هي

1 – **قوى الطرد المركزية** التي تؤدي إلى ضعف معين فيما يختص بالمساحة والمكان أي تعمل على عدم ترابط أجزاء الدولة مع بعضها وتشمل مكونات هذه القوى على الحواجز الطبيعية التي تعرقل اتصال حركة الإنسان ونشاطه علما بأنه قد تغلب على كثير من هذه الحواجز عن طريق وسائل النقل والمواصلات الحديثة ، وهناك فواصل بشرية والاختلاف مع الدول في العلاقات الخارجية وتباين خصائص السكان من مكان لآخر واختلاف المصالح الاقتصادية والاتجاهات السياسية .

2 – **قوى الجذب المركزية** وهي تعمل على ترابط أجزاء الدولة وتماسكها أي تسير في اتجاه معاكس للقوى السابقة ، وتعمل على تغلب على الآثار المناقضة لها وتشمل مكونات هذه القوة على الرغبة المشتركة في تكوين دولة لتوفير مقومات ايجابية لبناء الدولة.

إن وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية هي الإبقاء على ميزان تجاري لصالح الدولة وصالح المنتجات الوطنية، ولهذا تفرض كل دولة قوانينها الخاصة على التجارة الخارجية، وتشتمل هذه القوانين على القواعد الجمركية، والمساعدات التي تُقدَّم من أجل تشجيع صادرات معينة، والتشريعات التي تمنع دخول أو خروج سلع معينة، وهذه القوانين عامة ترمز إلى وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية.

فمثلًا تقود رغبة بريطانيا في تسويق سلعها — وخاصة السيارات والكيميائيات إلى أوروبا الغربية — إلى دخول السوق الأوروبية المشتركة، برغم أن ذلك يؤدي إلى إضعاف علاقات بريطانيا التجارية مع الولايات المتحدة، ويجعلها خاضعة لقوانين الائتلاف الأوروبي الاقتصادي أكثر من خضوعها لمصالحها الخاصة، ولكن يبدو أن العلاقات التجارية مع أوروبا الغربية — بحكم القرب المكاني والكثافة السكانية— أحسن لبريطانيا من مجرد محافظتها على تجارتها الأمريكية.

وعلى وجه العموم فإن القوانين الخاصة بالتجارة لا تُرضي كل فئات المنتجين داخل الدولة الواحدة المتعددة الإنتاج، فمثلًا رفعت الولايات المتحدة الجمارك على وارداتها من القمصان الرجالية اليابانية لكي تحمي إنتاج القميص الأمريكي المركز في منطقة الساحل الشرقي الأمريكي، ويؤدي ارتفاع سعر القميص الأمريكي إلى التوسع بالنسبة لسوق العمل الأمريكي في شرق الولايات المتحدة — نظرًا لرواج الصناعة وتزايد إنتاجها بعد اختفاء المنافس الياباني — ولكن هذه النتيجة الجيدة في القسم الشرقي ليس لها نظير في منطقة الساحل الشمالي الغربي الأمريكي حيث لا تُوجد صناعة كبيرة للقميص؛ ولهذا فإن سكان المنطقة الغربية عامة سوف يقاسون من ارتفاع سعر القميص بدون أن يكون هناك تعويض مماثل لما حدث في الشرق.

ومثال آخر هو عكس هذه الحالة تمامًا، فسكان الساحل الشمالي الغربي الأمريكي يطلبون من الحكومة إصدار تشريعات تحمي حرفة ومنتجات السمكية الأمريكية في هذه المنطقة من منافسة التونة والسلمون الياباني، وعلى هذا فإن إرضاء منطقة ما أو صناعة ما لا يؤدي إلى إرضاء سكان كل مناطق الدولة أو كل صناعاتها، فالمنطقة الوسطى من الولايات المتحدة غير راضية على الحد من منافسة الإنتاج الياباني في مجال القمصان والأسماك على حد سواء، وهي في الوقت نفسه تشجع المساعدات الأمريكية لليابان؛ لأن ذلك يشجع ويرفع واردات اليابان من الأدوات الميكانيكية من أمريكا— وهي الصناعة التي تظهر بوضوح في المنطقة الوسطى من أمريكا — وبعبارة أخرى فإن هذه المساعدات الأمريكية سوف تعود بالنفع على سكان المناطق الوسطى، وتزيد من طاقتهم الإنتاجية في الوقت الذي ينظر فيه سكان شرق وغرب الولايات المتحدة إلى المساعدات الأمريكية لليابان بنظرة غير راضية؛ لأن هذه المساعدات ترفع من قدرة اليابان على منافسة إنتاجهم.

6 – المنهج المورفولوجي : يدرس هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسيين هما النمط والقالب، والتركيب أو البناء. وتشير الدراسة النمطية إلى الترتيبات والتنظيمات التي يكوِّنها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكوِّن الدولة، وإلى الارتباطات السياسية للدولة ككل في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية، والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية. أما التركيب أو البناء فإنه يُشير إلى المظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة، ومكونات الدولة والحدود السياسية ومشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات، وتدرس هذه العناصر أيضًا على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة.

ومن الأمثلة على الدراسة السياسية على ضوء المنهج المورفولوجي نمط الدولة الإيطالية، فموقع إيطاليا يمكن أن يُدرس داخل تنظيم إقليمي أوسع هو الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، فلقد كسبت إيطاليا كثيرًا نتيجة عضويتها للسوق الأوروبية المشتركة، مثلًا صناعة الصلب في شمال إيطاليا ربحت مميزات كثيرة من بينها تخفيض أسعار النقل للحديد الخردة على السكك الحديدية من فرنسا إلى تورينو. وموقع إيطاليا كشبه جزيرة طويلة تمتد داخل البحر المتوسط قد جعلها تنتمي إلى حلف الأطلنطي كوسيلة من وسائل الدفاع المشترك، وترتب على ذلك بروز مهمة وأهمية إيطاليا عندما اعتُبِرت كقاعدة وركيزة لأساطيل الحلف في البحر المتوسط، وقد كان لانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية لهذا الحلف ضعف في القوى البحرية في هذا البحر، وزاد من أعباء إيطاليا البحرية، وفي مقابل ذلك أصبح الأسطول الإيطالي يحظى بنصيب كبير من الدعم والعتاد والتدريب داخل الحلف.

7 – **المنهج الوصفي :** يهتم بدراسة الساحة السياسية للبلد بما في ذلك: موقعها الجغرافي، والمناطق الموجودة فيها، والشكل، وجوهر وقلب البلد، وانقساماتها السياسية، وأشكالها الداخلية، وأوصاف السلالات، واللغة، والدين، والعرق، والأحزاب السياسية وميولهم، والتمثيل البرلماني، والحقوق المدنية، ويدرس أيضًا العناصر الخارجية التي تتمثل بوصف الحدود السياسية، وتطورها، وهيكلها، ومشاكلها وأشكالها العامة، وشكل الدول، وأوصاف العلاقات الدولية الأخرى، وأوصاف المجتمعات البشرية ذات الهياكل، والاقتصاد الذي يتبعه أسلوب الدول وكيف يؤثر على

محاضرات في الجغرافية السياسية/ المحاضرة الثالثة

الأستاذ المساعد الدكتور

عمر كامل حسن

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

University Of Anbar - College Of Education for Human sciences -
Department Of Geography
Assist – Prof. Dr. **Omar Kamel Hassan**

علاقة الجغرافية بالعلوم الأخرى

The relationship of geography with other sciences

1 – علاقة علم الجغرافية السياسية بعلم العلوم السياسة :

يعد العالم العربي (ابن خلدون) أول من ابرز أهمية العوامل الجغرافية والبيئة الطبيعية على الدول ، إذ أن البيئة الجغرافية تعد من العوامل المؤثرة في نشأة الدولة وتطورها واذا كان اهتمام علم الجغرافية منصباً على كل ما له علاقة بالأرض والجو المحيط المادي الذي يعيش فيه الانسان ، وكما هو معروف بان الدولة هي نقطة الارتكاز في علم السياسة وأهم عنصرين او ركنين في الدولة هما الارض والسكان وكلاهما محل اهتمام علم السياسة باعتبار ان الانسان يتأثر سلبياً وايجابياً بالمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه وخاصة التضاريس الارضية والمساحات المائية واليابسة والمناخ ومصادر الثروة الطبيعية .

تلعب الظواهر الجغرافية للدولة من حيث الشكل والمناخ والموقع دورا في الموقف السياسي للحكومات ، فالسياسة الجغرافية تستمد موقفها من المعلومات الجغرافية ، والدولة الحبيسة على سبيل المثال بحكم موقعها الجغرافي تضطر الى اتخاذ مواقف سياسية قد تكون مهادنة في علاقاتها الدولة بجيرانها ، وقد تتجه بعض الدول سياسة تابعه للدول الكبرى نظراً لصغر حجمها وعدد سكانها ومواردها المحدودة بينما الدول العملاقة كالصين التي تتمتع بمزايا جغرافية عديدة من حيث كبر المساحة وعدد السكان والموارد تضعها في مصاف الدول ذات التأثير الكبير دولياً.

اذ يقول في هذا الصدد القائد الفرنسي (نابليون بونابرت) سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها، ونتيجة لأهمية علم الجغرافية للسياسة ظهر علم جديد استقطب اهتمام جميع المعنيين

بشؤون السياسة الخارجية و العلاقات الدولية والاستراتيجيات العسكرية الا هو علم (الجيوبولتكس) الذي يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي على سياسة الدول.

2 – علاقة الجغرافية السياسية بعلم التاريخ :

تهتم الجغرافية التاريخية بدراسة الظروف وأنماط العلاقات السياسية التي كانت سائدة في الماضي، وهذا ما تحتاج إليه الجغرافية السياسية لربط الماضي بالحاضر، إذ لا يمكن دراسة العلاقات الداخلية والخارجية للدولة دون الرجوع إلى الماضي، ومن هنا جاءت أهمية الجغرافية التاريخية بالنسبة للجغرافية السياسية، لأن الدول تعد ظاهرات سياسية من صنع الإنسان، ولذلك فهي عرضة للتغير، وهذا التغير موضوع الجغرافية التاريخية، ولا يمكن للجغرافي ان يتجاهل هذا التغير، بل إن فهم الخريطة السياسية غير ممكن دون فهم الجغرافية التاريخية، لأن عنصر الزمن أساسي بالنسبة للجغرافية بصفة عامة، كما يعد أساسيا في علاقات الشعوب ببعضها البعض، وبالبيئات التي تعيش فيها، وبالتالي فإن له أثره على الدولة، وعلى علاقاتها الخارجية، لأن الدولة تتغير بتغير سكانها وتغير علاقاتها ببيناتها، وتغير حدودها السياسية، وتغير خط استغلالها لمواردها الاقتصادية ونظمها السياسية، ولذلك تصبح الجغرافية التاريخية ذات أهمية بالنسبة للجغرافية السياسية.

3– علاقة الجغرافية السياسية بعلم العلاقات الدولية :

ان ميدان العلاقات الدولية ونتائجها لابد أن تستخدم من قبل الجغرافي السياسي لأنه يسجل على المرء أن يبحث في العلاقات التي تربط بين دولتين أو أن يناقش سياسة الدولة دون أن يجد نفسه غارقاً في بحر هذا العلم، بلك أن كثيراً من النظريات المستعملة التي تنطوي عليها العلاقات الدولية تكون هي الأخرى جزءاً هاماً من الجغرافية السياسية.

4 – علاقة الجغرافية السياسية بعلم الديموغرافيا :

بما أن الديموغرافيا تهتم بدراسة السكان دراسة علمية من حيث العوامل المؤثرة عليهم وحركتهم ونموهم وتركيبهم وان الجغرافية السياسية تشترك مع الديموغرافيا بمعلومات هامة عن عنصر مهم من عناصر الدولة (السكان)، إذ لا بد لأي تفهم صحيح للدولة ومشكلاتها أن يضع في الإعتبار الإحصاءات الحيوية وتركيب السكان ونموهم لكي تكون الفكرة وافية عنهم ولكي تكون التحليلات العلمية والنتائج مستندة إلى حقائق دقيقة.

محاضرات في الجغرافية السياسية/ المحاضرة الرابعة

الأستاذ المساعد الدكتور

عمر كامل حسن

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

University Of Anbar - College Of Education for Human sciences -
Department Of Geography
Assist – Prof. Dr. **Omar Kamel Hassan**

العناصر الطبيعية لقوة الدولة

The natural elements of state power

لا يمكن إغفال المظاهر الطبيعية في الجغرافية السياسية، فالعلاقة بين سكان الدولة واراضيها لا يمكن فهمها إلا بعد التعرف التفصيلي على كل منها، وعادة ما تكون نسبة الخطأ في الدراسات الطبيعية أقل من الدراسات الإنسانية، لأن للأولى صفة الثبات، فالأرض التي تحتلها الدولة تغييراتها عادة أبطأ من تغيرات البشر الذين يعيشون عليها، وكلنا نعرف أن أي إطار طبيعي توضع فيه الدولة ما هو إلا نتيجة تفاعل العوامل المتعددة، كل منها يعالج على حدة للتعرف عليه بدقة، وإن كانت تتجمع وتتفاعل لتعطينا في نهاية الأمر مسرحا مجهزا يعش عليه الإنسان.

أولاً – الموقع :

يسهم الموقع ، بمختلف مؤثراته الجغرافية ، في بلورة هوية الدولة السياسية وقدرتها الاقتصادية من خلال تفاعله مع العوامل الجغرافية الاخرى المساعدة ، اذ يمكن استشراف اثر الموقع في قوة الدولة من عدة جوانب نظراً لتعدد وتنوع تأثيرات الموقع في قوة الدولة ووزنها السياسي فهو يأتي في مقدمة العوامل الطبيعية التي مازالت تعد ركيزة اساسية في دراسة مفاهيم قوة الدولة والتي تركت عوامله آثاراً كبيرة في توجيه سياسات المجتمعات البشرية عبر الزمن. ومن هذا المنطلق تؤكد الجغرافية السياسية على الجغرافية الطبيعية وأثرها في بناء الدولة باعتبارها الارضية التي تتفاعل فوقها جميع الاحداث السياسية، لذلك يرتبط موقع كل دولة او اقليم بالتاريخ السياسي له بل هو انعكاس لكل ذلك التاريخ، اذ يُعد الموقع الجغرافي محفز كامن لقوة الدولة وفي الوقت نفسه محفز للقوى الاخرى للاستحواذ عليه للحصول على ذلك المكمن من القوة. ولكن تأثير الموقع وأهميته متغيرة وليست ثابتة اذ يتوقف ذلك على الزمن والظروف وتغير موازين القوى والتكنولوجيا ويمكن ان نستشهد بالأهمية المتغيرة للموقع عبر الزمن بتغيرات موقع كل من

المملكة المتحدة ورأس الرجاء الصالح وبولندا وكذلك الحال بالنسبة لموقع دولة الباكستان ما بين ايام الحرب الباردة (1945 – 1990) والوقت الحاضر.

يُعدّ الموقع الجغرافي نقطة الانطلاق في تحديد الأولويات الخارجية للدولة القومية حيث يظل حجم الرقعة الوطنية (مساحة الدولة) واحداً من اهم معايير المكانة والقوة ، وعلى الرغم من ان الموقع يمتاز بالثبات على سطح الأرض إلاّ أن اهميته الاستراتيجية وقيمته السياسية وتطبيقاته في تغير مستمر، وذلك تبعاً للعوامل الآتية :-

أ- التطور في تكنولوجيا ومسائل النقل والمواصلات .

ب- تغير الأقاليم الجيوبوليتكية المحيطة بالدولة.

ج- ادراك رجل الدولة أهمية الموقع النسبي لدولته .

د- البعد الجغرافي لهذا الموقع عن مصادر الخطر او مصادر القوة ، أي الحلفاء.

1 – الموقع الفلكي : تهتم الدراسات الجغرافية السياسية الكلاسيكية كثيراً بالموقع الفلكي مع انه له تأثير محدد في الأهمية الجغرافية للنشاط السياسي للدولة وبخاصة في تبيان الموقع العالمي للدولة وطبيعة المناخات المحتملة السائدة فيها من خلال تحديد تلك الخطوط والدوائر . مع ذلك وجب علينا الاشارة الى هذا الموضوع طالما ان معظم ادبيات الجغرافية السياسية تشير الى ذلك. يقصد بالموقع الفلكي للدولة موقعها من حيث دوائر العرض وخطوط الطول.

تختلف اهمية كل من خطوط الطول ودوائر العرض لكل دولة فخطوط الطول تنحصر اهميتها في معرفة الوقت وتحديد مواقع المدن المهمة والمؤثرة (مثل العواصم) وتحديد المواقع الحيوية في الدولة (مواقع الصناعة، مواقع توليد الطاقة، السدود والخزانات المؤثرة في حياة الدولة) والتي لو ضربت فان نتائجها السوقية والاستراتيجية تكون مؤثرة جداً ومواقع قوة الدولة العسكرية وقواعدها المهمة التي لا تقل اهمية عما سبق ذكره، في حين تأتي اهمية دوائر العرض من حيث اثرها على الصفات المناخية لكل دولة واثر ذلك على النشاط البشري فيها فكلما كانت الدولة تمتد على مساحة كبيرة من دوائر العرض ادى ذلك الى تنوع الظروف المناخية فيها بشكل يمنحها فرصة للتكامل الاقتصادي بين اجزائها.

2 – **موقع الدولة بالنسبة لجوراها الجغرافي :** يعد موقع الجوار للدولة من الامور المهمة المتعلقة بسياستها إذ ان مجاورة الدول بعضها لبعض يؤثر دائما في علاقاتها اثناء السلم والحرب على حد سواء ، كما يذكر (الكسندر) اهم المواقع الثلاثة لارتباطه بالحدود ومشاكلها وبإمكانيات الدفاع والهجوم وبالحالة الاقتصادية المتبادلة.

ويبدو الأثر السلبي الذي يتركه موقع الجوار على الدولة بشكل واضح عندما تجاور الدولة دولاً اخرى تختلف عنها في النواحي الايديولوجية والسياسية وهذا ما يمثله موقع الجوار لكل من الهند والباكستان ، وعلى العكس مما تقدم فكلما كانت الدولة المشتركة في الحدود متشابهة في النواحي الايديولوجية والسياسية وذات علاقات جوار حسنة انعكس ذلك على طبيعة علاقاتها ومتانتها كما هو الحال في علاقات كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية.

ويؤثر عدد الدول المجاورة للدولة على علاقاتها بهذه الدول فكلما كانت الدولة تجاور عدداً كبيراً من الدول كلما مثل ذلك نقطة ضعف في بنيتها السياسية حيث تحتاج الدولة الى كلفة لحماية حدودها والسيطرة عليها، كما يظهر التأثير الجيوبوليتيكي في موقع الجوار على العلاقات الدولية فيما اذا كان هناك تباين بين الدول من حيث القوة أي عندما تكون احدى الدولتين المتجاورتين تتمتع بقوة اكبر فان هذا يعني خضوع الدولة الثانية الاقل قوة لتأثير الدولة القوية.

3 – الموقع الإستراتيجي : ترتبط الأهمية الاستراتيجية للدولة بموقعها الذي هو الآخر متغير بحسب الظروف والزمان وحسب بروز او تغير موازين القوى المحيطة بذلك الموقع للدولة والذي يرتبط أيضاً بمستوى التطور التقني ومديات الاسلحة وكثافة – نيرانها ، ومع كل ذلك تبقى المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية محتفظة بخصائصها وافضليتها لان من شأن الدول التي تتمتع بمثل هذه الأهمية ان تسعى للحفاظ عليها من خلال وسائلها الدفاعية والتقنية ايضاً .

ان لكل موقع على سطح الأرض أهمية استراتيجية ، وتختلف هذه المواقع من حيث درجة اهميتها من وقت الى آخر ، فالمقصود بالموقع الاستراتيجي بالمعنى العسكري الضيق هو (الموقع الذي يترتب عند السيطرة عليه بحسب الحماية ضد العدو كما انه يمكن القوات من القيام بالهجوم على العدو)، اما معناه الواسع (فانه يمتد الى النواحي الاخرى السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك بحيث يعد ذلك المكان البؤرة التي يتركز عليها التخطيط في محاولة لكسب النجاح في هذه المجالات).

وهذا يعني ان الموقع الاستراتيجي : هو الموقع الذي يمنح الدولة ميزة مفضلة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ضد اعدائها او منافسيها مع ذلك لا تبقى هذه الاهمية الاستراتيجية ، لاي موقع ، على حالها بل هي في تغير مستمر على ضوء تطور توازن القوى والتطور التكنولوجي.

وفي كلا الحالتين نجد ان الموقع الاستراتيجي يسهم في تعزيز قوة الدولة كما ان له اهمية كبيرة بالنسبة لأمنها واقتصادها وعلاقاتها الخارجية وتشجع هذه المواقع في اوقات السلم الاتصالات التجارية وينشط التفاعل الحضاري والفكري بين الشعوب اما في اوقات الحرب فقد يترتب عن السيطرة عليه تقرير

مصير بعض الدول. وعليه يمكن تعريف الموقع الاستراتيجي بأنه ذلك الموقع الجغرافي الذي يمنح الدولة وضعاً افضل في حال الدفاع او الهجوم ونوعاً من الحماية الذاتية في اوقات الحروب والأزمات .

ويمتاز الموقع الجغرافي بالثبات شأنه شأن العناصر الجغرافية الطبيعية الأخرى من حيث كونه مكاناً ثابتاً على سطح الأرض الا ان أهميته الاستراتيجية في تغير مستمر وذلك بتغير الزمان اولاً وتطور التقنيات التكنولوجية وتقدمها ثانياً.

4 – الموقع البحري : يعد موقع الدولة من حيث اليابس والماء عنصراً هاماً في تحديد مكانتها السياسية والاقتصادية إذ يتم من خلالها تحديد مصالحها وحالتها الاقتصادية تبعاً لطبيعة الموقع الذي تمتاز به ، فهناك دولٌ قارية مغلقة لا تطل بساحل او جبهة على أي مسطح مائي وتسمى الدول الحبيسة، في حين تمتلك دولٌ اخرى سواحل او جبهات مائية فيطلق عليها اسم الدول المفتوحة او البحرية.

وتختلف مواقع الدول البحرية اختلافاً كبيراً عن مواقع الدول القارية من حيث توجهها السياسي ، فالدول البحرية يمتاز سكانها بالنظرة العالمية وتقبلهم واقبالهم على كل ما هو جديد أي انفتاحهم بصورة عامة على العالم الخارجي ، وخير مثال على ذلك هو قيام الامبراطوريات العظمى وسيطرتها على العالم والتي غالباً ما تكون دولاً بحرية فضلاً على الاستقلال الكامل والسيادة التي تمتاز بها الدول البحرية وتحررها من مؤثرات الدول المجاورة لها، خاصة اذا ما وجدت الاختلافات بينها وبين هذه الدول المجاورة لذلك نلاحظ توجه الدولة نحو البحر للاتصال بالعالم الخارجي من دون تأثيرات من دول اخرى، وهذا ما يفرض عليها نوعاً من الحصار الاقليمي مقارنة بالدول القارية الحبيسة .

كما انه يؤثر على مناخ الدولة ، ويقدم فرص التقدم التجاري من اجل التوسع السياسي والاقتصادي فغالباً ما يصبح الساحل مصدر رزق للسكان الذين يسكنون بالقرب منه ، وهنالك دولٌ تمتلك سواحل بحرية طويلة تطل بها على بحار مقفلة او شبه مقفلة او قد يكون موقعها بعيداً عن الطرق التجارية الرئيسة بحيث تفقد جزءاً مهماً من اهميتها التجارية بسبب موقعها الجغرافي مثال على ذلك الجزء الشمالي من كندا وسيبيريا ومثلما يعطي الموقع البحري للدولة تلك الامكانيات المهمة فانه في الوقت نفسه يجعلها عرضة للغزو ونقطة للانطلاق نحو الداخل. فضلاً على التأثيرات الاقتصادية التي ترتبت على كل من الموقع البحري والقاري للدولة فهناك تأثير واضح على طبيعة ونوع الدفاع الذي تعتمد عليه الدولة إذ نلاحظ ان الدول البحرية تركز اهتمامها على بناء اسطول بحري حربي وتجاري في حين ان الدولة القارية تركز اهتمامها على اعداد الجيش البري.

ولا تقتصر اهمية الدولة على موقعها البحري ليجعل منها دولة قوية وانما يعتمد ذلك على مجموعة عوامل طبيعية اخرى تساعد على منحها هذه القوة وتتمثل هذه العوامل الطبيعية في :-

أ- درجة صلاحية الساحل لإنشاء الموانئ والقواعد العسكرية والتجارية .

ب- الظروف المناخية السائدة في تلك المنطقة .

ج- طول الساحل وصلاحيته .

د- درجة سهولة الاتصال بين الساحل والاقاليم الداخلية الاخرى.

محاضرات في الجغرافية السياسية/ المحاضرة الخامسة

الأستاذ المساعد الدكتور

عمر كامل حسن

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

University Of Anbar - College Of Education for Human sciences -
Department Of Geography
Assist – Prof. Dr. **Omar Kamel Hassan**

عناصر قوة الدولة البشرية (السكان)

Elements of strength of the human state (population)

تهتم الجغرافية السياسية بدراسة ما تتمتع به الدولة من خصائص القوة الكامنة لديها ، ومعرفة هذا النوع من القوة يتطلب من وجهة النظر الجغرافية السياسية دراسة حالتها السكانية ، فضلاً على العوامل الجغرافية الاخرى الطبيعية والاقتصادية التي تشكل مجتمعةً العناصر الجغرافية الاساسية لاكتشاف القوة الكامنة للدولة .

بمعنى أخر أن أحد أسس التحليل الجغرافي السياسي لاستنباط مدى قوة الدولة أو ضعفها يعتمد أساساً على العوامل أو المتغيرات الجغرافية باعتبارها الأدوات التي يعتمدها الجغرافي السياسي في تحليل الظاهرة السياسية بما في ذلك الكيان السياسي ونشاطه داخلياً وخارجياً ، وأحد العوامل الهامة لتحليل القوة هو سكان الدولة ونموهم وتوزيعهم وحجمهم ومستوياتهم وتصنيفاتهم الفئوية والعمرية وغير ذلك .

فكل مجتمع يتكون من فئات وطبقات مختلفة ومتباينة الأهداف بما في ذلك المجتمع الباكستاني وأن تفاعل هذه الفئات والطبقات يؤثر سلباً أو إيجاباً في العملية السياسية الداخلية للدولة وعلى علاقاتها الاقليمية .

وتتعدى ميادين الجغرافية السياسية من تحليل العلاقات بين الجماعات البشرية (السكان) وعلاقاتها البيئية (الطبيعية) داخلياً الى تحليل العلاقات الخارجية لهذه الجماعات ، ذلك أن التكامل ضروري بين نشاط الدولة الداخلي (استقرارها) وبين نشاطها الخارجي (وضعها الدولي) وعلاقاتها القوية المؤثرة أو العكس.

فالدول المضطربة داخلياً تستنزف جهودها في إقرار السلام والأمن والاستقرار الداخلي ولا تستطيع أن تجد من الامكانات فائضاً يمكنها من الظهور قوةً بارزةً في الساحة الدولية ، في حين أن الدول

المستقلة أو المستقرة خارجياً ينعكس حالها هذا على رخاء سكانها ونموهم والنهوض الاقتصـــادي للدولـــة ، فليس من شك في أن جميع الدول غير الآمنة وغير المستقلة تستهلك جزءاً كبيراً من ميزانيتها للتسلح وهـــذا هو الحال لدولة الباكستان إذ يستهلك الجانب العسكري معظم ميزانية الدولة.

ويعبر عنه عادة بالعامل الديموجرافى (أو البشرى) ، أو السكان ، الذى يمثل وزنا جوهريا بين أسس قوة الدولة ، إذ أنه يتيح لها قوة العمل اللازمة لإدارة شئونها ، وتطوير اقتصادها ، كما يتيح لها القوة البشرية اللازمة لإمداد القوات المسلحة باحتياجاتها من الأفراد، وقد يمارس نمط القيم والثقافة السائدة فيه، وإرادته القومية، أدوارا مباشرة كأدوات قوة تؤثر فى الشعوب الأخرى. لكن ذلك كله يتم فى ظل تباينات شديدة فى تقييم العلاقة بين العامل البشرى وقوة الدولة، بفعل المتغيرات الوسيطة لتلك العلاقة. ويشتمل هذا العامل ، على عناصر فرعية عديدة، أهمها :

1 – عدد السكان :

وهو العامل الأكثر بروزاً ضمن عناصر القوة البشرية . فهناك دول يزيد تعدادها عن مليار نسمة كالصين والهند ، ودول تعانى من نقص حاد فى عدد السكان ، كدولة الإمارات العربية المتحدة ، مع تفاوت نسب نمو هذا العدد من دولة لأخرى ، بين حالات ينمو سكانها بأسرع من قدرتها على الإستيعاب، وأخرى تتوازى فيها أعداد المواليد مع معدلات الوفيات، وفى بعض الحالات المثيرة يتجه عدد السكان الى النقصان . وتتضح معالم هذا المؤشر أكثر بإضافة كثافة السكان إليه ، أى نسبة عدد السكان الى مساحة الدولة القابلة للحياه فيها، وتكمن أهمية ذلك فى أنه يوضح حجم الضغط على الموارد ، وشكل (نمط) الحياة فى الدولة ، وتشكل دول مثل بنجلاديش والهند والسويد والدانمارك حالات صارخة لتفاوتات الكثافة، وإشكالياتها المختلفة . وتبعا للمقولات التقليدية ــ التى تقلصت أهميتها فى العصر الحديث ــ فإنه كلما زاد حجم السكان (وقلت كثافتهم) كلما كان ذلك يدعم قوة الدولة عموما .

2 – توزيع السكان :

وهو عنصر رئيسى تتحدد بناء عليه (بمفهومه الواسع) القيمة الحقيقية لعدد السكان كمورد قوة أساسى للدولة . ويتضمن عددا لا حصر له من المؤشرات منها التوزيع العمرى للسكان ، الذى يبين قوة العمل والوعاء التجنيدى فى الدولة ، ومعدلات الإعالة الإقتصادية فى المجتمع ، ويشير إلى بعض المشكلات السياسية المحتملة . ومؤشر التوزيع الجغرافى للسكان على أقاليم ، أو مدن وأرياف ، الدولة ، الذى يبين مستويات التحضر، وأوضاع المدن، وتحركات السكان . ومؤشر التنوع العرقى ــ الدينى لسكان الدولة، فوجود مشكلات عرقية، أو حساسيات دينية يؤثر بشدة على التجانس الإجتماعى ، وقد يعرض الدول لمشكلات حادة ، كما هو قائم فى العراق ، أو الجزائر ، أو السودان ، أو رواندا وبوروندى ، أو منطقة

البلقان، أو إندونيسيا ، أوبريطانيا وكندا ، يضاف إلى ذلك التوزيعات الأخرى المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة ، من تعليم وصحة وخدمات ، فهى التى توضح حالة السكان فى الدولة .

إن الربط بين عدد السكان وقوة الدولة ، ربط مجرد، كما هو واضح لا يفيد الكثير ، والتأثير المحتمل للعامل السكانى كمورد قوة فعال ، يرتبط باعتبارات معقدة (أهمها مستوى التنمية البشرية) إلى درجة يصعب معها إصدار أحكام محددة ، بعيدا عن ظروف كل دولة ، أو مجموعة من الدول المتشابهة ، على حدة .

ثالثا : الحكومة :

ويرتبط هذا العامل بالإطار السياسى المؤسسى الذى تتفاعل فيه أسس (موارد) القوة الأخرى للدولة ، على نحو يمكن أن يفرز أو لا يفرز قدرات (أدوات) قوة مؤثرة، إذ أنه هو الذى يخلق النظام System الذى يمكن فى إطاره تحويل الموارد إلى قدرات، أو إهدار الموارد المادية والبشرية وتبديدها . فدولة مثل روسيا الإتحادية تمتلك أسس قوة هائلة (مساحة ، سكان ، موارد ، خبرات ، ثقافة) تمكنها من أن تكون قوة عظمى متكاملة ، إلا أن سلبيات النظام السياسى قد أدت إلى تحولها لدولة تعانى من مشكلات واختلالات مزمنة، إضافة إلى ما يمثله جهاز الدولة ذاته (بمؤسساته الدبلوماسية ، والثقافية ، والأمنية) من أدوات قوة تمارس تأثيراتها مباشرة على الساحات الإقليمية والدولية ، لتحقيق مصالح الدولة .

وقد قدمت دراسات تحليل القوة مؤشرات مختلفة بشأن العناصر المرتبطة بقدرة النظام السياسى ، سواء أكان يتم النظر إليها ، كمتغيرات وسيطة تحكم عملية تحويل الموارد إلى أشكال وأنماط جديدة لعناصر قوة الدولة ، أو كعناصر قدرة مستقلة تضاف (كأدوات) إلى إمكانيات الدولة . لكن يمكن الاقتصار على رصد ما يلى :

أ – استقرار النظم السياسية ، فهناك نظم سياسية غير مستقرة، بمستويات أدت إلي انهيار هيكل السلطة المركزية ، وتفكك الدولة فى بعض الأحيان (يوغوسلافيا ، الصومال) ، أو تفجر العنف المسلح داخل الدولة لفترة طويلة (أفغانستان) ، ونظم سياسية تمتلك مؤسسات مستقرة تكفل إدارة العملية السياسية داخل الدولة دون مشكلات قائمة أو محتملة ، وتتيح إتخاذ القرارات القومية على أسس تتسم بالعقلانية وفق قواعد محددة ، كمعظم النظم السياسية فى أوروبا الغربية .

ب – أداء النظم السياسية . ويرتبط هذا العنصر بكفاءة النظام السياسى فى إدارة شئون الدولة ، وامتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد الأساسية لصالح المجتمع ، بدءا بجمع الضرائب ، مرورا بتطوير الاقتصاد وتحديث القوات المسلحة ، وصولا الى إدارة السياسة الخارجية ،

فهناك دول تفتقر إلى الموارد كاليابان تمكنت من تعويض النقص عبر تطوير المهارات التنظيمية والفنية ، والحالات العكسية تشمل معظم دول جنوب العالم .

وتركز تحليلات عديدة على عنصر تعتبره شديد الأهمية ، هو التأييد الشعبى للنظام الذى يمثل سبب ونتيجة (مع اختلاف النسب) فى علاقته بالاستقرار والأداء السياسيين، ويمثل كذلك مورد قوة فى الوقت نفسه ، فالنظم السياسية بدون غطاء شعبى تصبح فى مهب الريح .

وهكذا، فإن موارد القوة تمثل عنصرا رئيسيا للقوة القومية ، لكن مشكلتها هى أن تأثيراتها لا تسير فى اتجاه واحد ، كما أن تحولها إلى أدوات قوة يتوقف على عوامل مختلفة ، وبالتالى فإنها تمثل فى الغالب قاعدة لقوة الدولة ، حيث يتم النظر إليها كأساس يمكن استنادا عليه تحويل القوة الكامنة ــ بدرجة أكبر أو أقل ــ إلي قوة فعلية ، إضافة إلى ما تقدمه أحيانا من تفسيرات جزئية لعملية التأثير فى حالات عديدة .

غالباً ما يكون السكان المقياس الفعلي لقوة الدولة ومكانتها السياسية ، فالدول ذات الاعداد الكبيرة هي بالتأكيد افضل مكانة من الدول ذات التعداد القليل ، وتأتي قوة السكان في أوقات السلم والحرب على حدٍ سواء ففي وقت السلم لا يمكن الإفادة من الموارد الطبيعية إلا بوجود أعداد من السكان تساعد على استثمار هذه الموارد وتطورها بما يخدم العملية الانتاجية ، وكذلك في وقت الحروب والأزمات يستفاد من السكان في الدفاع عن اراضي الدولة وسيادتها.

إلا أن عدد السكان وحده يكون غير كافٍ من ناحية الجغرافية السياسية بل أن المهم هو نوع هؤلاء السكان ولو كان العدد هو المهم فقط لتصدرت كل من دولتي الصين والهند بإعدادهما الهائلة ولأصبحت في مقدمة دول العالم إلا أن ما يهم الجغرافي السياسي هو نوع السكان ، فعلى اعتبار أن حجم السكان من حيث كونه محدداً لقوة الدولة إلا أن كل هذا العدد لا يتمتع بالأهمية نفسها ضمن المجموع الكلي للسكان ، فالمسنون والأطفال قد يسهمون في خلق السوق الاستهلاكية لكنهم لا يشكلون القوة العاملة الرئيسة أو القوة العسكرية .

ويعد الحد الأمثل للسكان عندما يكون ذلك العدد ملائم لاستغلال واستثمار الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة الى جانب الحفاظ عليها وبشكل يحقق افضل النتائج .

فقلة السكان دون الحد الامثل والضروري اللازم لاستغلال الموارد الطبيعية كلها استغلالاً كاملاً يعدّ عائقاً أمام تقدم الدولة Under Population ، كما إنّ زيادة عدد السكان من الحد الأمثل أو تضخم السكان Over Population، يعد من العوائق التي تحول دون تحقيق المنفعة الاقتصادية ورفع مستوى دخل الافراد.

وقد يكون حجم السكان الكبير عائقاً في خلق القوة السياسية للدولة لما يسببه من مشكلات ، فالدولة ذات العدد السكاني الكبير تواجه نوعين من المشاكل وهي :-

أ- مشكلة توفير الغذاء والمستلزمات الضرورية الاخرى للسكان .

ب- مشكلة حماية هؤلاء السكان والدفاع عنهم في حالة الحروب .

فإذا استطاعت الدولة التغلب على هذه المشاكل عندها سيشكل عامل السكان عنصر قوة لها .

محاضرات في الجغرافية السياسية/ المحاضرة السادسة

الأستاذ المساعد الدكتور

عمر كامل حسن

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

University Of Anbar - College Of Education for Human sciences -
Department Of Geography
Assist – Prof. Dr. **Omar Kamel Hassan**

عناصر قوة الدولة (الإقتصادية)

Elements of state power (economic)

تعد المقومات الاقتصادية للدولة عنصرا رئيسيا من عناصر قوتها، اذ لا يمكن ان ندرس قوة الدولة وتأثيرها السياسي من دون ان نتناول عنصرا مهما وهو المقومات الاقتصادية التي هي ناتج التفاعل ما بين المقومات الطبيعية والبشرية للدولة، وان بناء القوة السياسية لأية دولة لا بد ان يكون معتمدا على اساس اقتصادي قوي يحقق لأجزائها تكاملا وترابطا ويكون في الوقت ذاته احد اهم العوامل التي تساهم في تحقيق وحدة الدولة وتماسك بنائها الداخلي فلقد كان لهذا العامل دوره البارز في الوحدة الالمانية عام 1990 والركيزة الاساسية او النواة الاولى للاتحاد الاوربي، بالمقابل كان احد اسباب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. أي ان للعامل الاقتصادي دوره الفاعل في توحيد او تمزيق الدولة خاصة اذا ما واكبت هذه العوامل اعتبارات عرقية او دينية او ثقافية تعمل للتوحيد او التمزيق. وهذا ما سنحاول ان نستعرضه في هذا المحور من خلال استعراض مسيرة تطور الاقتصاد السوداني والوقوف على ابرز نقاط الخلل التي رافقت بناء الاقتصاد وتطوره ولمعرفة مكانة السودان الاقتصادية سنحلل الناتج المحلي الاجمالي وما هي المرتبة التي يحتلها بالمقارنة مع الدول العربية ثم سنحلل ابرز الخصائص الزراعية والانتاج الصناعي وطرق النقل ثم بيان تأثير تلك المتغيرات في قوة الدولة.

تعد القوة الاقتصادية عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة، اذ انها صمام الأمان وعصب الحياة فيها، فهي تمد الدولة بمقومات البقاء من الزراعة والصناعة لاشباع السوق المحلي والتصدير الى الخارج بما يؤمن للبلد العملات وتحقيق الامن الغذائي في حالة الحصار والحروب التي قد يطول أمدها.

ويقوم الامن الغذائي على توفير الغذاء لسكان الدولة مما يحقق الطمأنينة العامة من خلال القدرة الذاتية للدولة، ويعد تحقيق الامن الغذائي احدى ركائز الاستقلال السياسي، فالموارد الاقتصادية هي أي شيء

تملكه الدولة او يمكن الحصول عليه ليدعم استرتيجيتها وقوتها السياسية، فمن الممكن ان تخوض الدولة غمار حرب من اجل الموارد الاقتصادية، لذلك فمن المهم استغلال تلك الموارد وتنميتها، لذا فهي عنصر مهم يتدخل في صناعة القرار السياسي بجانب ان توفر المقومات الاقتصادية الجيدة يحقق الرفاه الاقتصادي لسكان الدولة، فهناك علاقة وثيقة بين الاستراتيجية والاقتصاد. والتطورات والتغيرات في القوى الانتاجية (اليد العاملة) وفي البنى الاقتصادية تؤثر بصورة مباشرة في الاستراتيجية الشاملة لدولة.

والاستراتيجية الاقتصادية هي النشاط المعني بادارة وتطوير وتوزيع مجمل القدرات للدولة لغرض خدمة وتحقيق الاهداف الوطنية فتقوم بتعبئه الصناعة والزراعة وتطوير الصناعات الحربية وتوزيع القوى العاملة وتوظيف التجارة وتموين الجيش والاشراف على الشؤون المالية والسيطرة على الجوانب الاقتصادية.

اولاً: الزراعة :

يعد القطاع الزراعي من بين اهم القطاعات الاقتصادية، نظرا لما يشكله من قوة او ضعف، لان الانتاج الزراعي يعد الركيزة الاساسية للأمن الغذائي الذي بدوره يمثل العمود الفقري لامن الدولة القومي. كما ان حجم الانتاج كما ونوعا. يحدد مدى علاقة الدولة الاقتصادية مع دول الجوار الجغرافي او دول العالم الاخرى، فاذا كانت الدولة في حالة عجز لمعظم السلع الزراعية فهذا يشكل حالة ضعف يجعل من الدولة تعاني فقدان جزء مهم من ايراداتها (عملاتها الصعبة) لسد هذا العجز من خلال الاستيراد من الخارج، هذا يشكل بدوره نوعا من التبعية او عدم الاستقرار الاقتصادي التام، خاصة اذا كانت السلع هذه ذات طابع استراتيجي.

ثانياً : الصناعة :

يعد الانتاج الصناعي عنصراً اساسياً في القوة السياسية في عالمنا المعاصر ومما لاشك فيه ان أحراز النصر في الحرب يعتمد الى السلاح وتوفر الموارد المعدنية وامكانية استخراجها وتصنيفها مع الاهتمام بتوفر السلع الرأسمالية بالاستناد الى قاعدة صناعية وعلى هذا الاساس نجد الكثير من الاقطار النامية تحاول جاهدة التصنيع بنفسها ايمانا منها بان الصناعة تحررها من التخلف والتبعية وذلك لان الاقتصاد الزراعي مهما تطور لا يمكن الاعتماد عليه وحده في بناء قوة الدولة.

ثالثا : النقل والاتصالات :

منذ عهد بعيد كانت الامبرطوريات القديمة، تتنافس على انشاء طرق نقل لتربط اجزائها، من اجل احكام السيطرة على اراضيها والدفاع عنها، واليوم نرى ان وحدة أي دولة تتحقق تدريجيا عندما يسهل التقارب بين اجزاء اراضيها، فيحصل التفاعل النفسي والاجتماعي والتكامل الاقتصادي، من دون قرارات

سياسية، وهذا يستند الى تطوير شبكة نقل برية من سكك الحديدي وطرق السيارات، بجانب الاهتمام بالنقـــل البحري والجوي مع وسائل الاتصالات الاخرى، كخطوط الهواتف خاصة الحديثة منها والهواتف الخلويـــة) وشبكة الانترنيت والبريد الالكتروني في العصر الحديث، فهذه جميعها تقرب المسافات البعيدة مع اختصـــار الزمن والكلفة.